الاستاذ كامل الهاشمي

مقدمة:

البحث في إشكالية الثابت والمتغير بحث مهم وخطير في الوقت نفسه، ورغم أهمية البحث إلا أن الباحث يتردد ويتأمل كثيراً حينما يريد الحديث عن إشكالية الثبات والتغير في «الدين» أو في «الفكر الديني»، وذلك لأن الحديث في الثابت والمتغير حديث غير محدد الأبعاد وغير واضح المعالم، أضف إلى ذلك أن أية نتيجة يتوصل إليها الباحث من وراء دراسته لاشكالية الثابت والمتغير سيكون لها انعكاساتها الكلية على مجمل تصوراته الدينية ومفاهيمه العقيدية ومواقفه التشريعية.

وفي الحديث عن الثابت والمتغير تواجه الباحث أسئلة واستفسارات عديدة لايمكنه التجاوز والاعراض عنها أو التقليل من أهميتها، من قبيل: هل أن في الدين أو الشريعة ثابت ومتغير؟ وما معنى الثبات والتغير فيهما؟ وما هي مجالات الثبات ومجالات التغير؟ والاهم من ذلك كله لمن تكون صلاحية تحديد الثابت من المتغير؟.. إذ ليس من المعقول أن يفتح الباب على مصراعيه لكل أحد من أجل أن يقرر أن هذا الامر ثابت لايقبل التغيير وأن الآخر متغير لايقبل الثبات.

ومما ينبغي الالتفات إليه أن إشكالية الثابت والمتغير ترتبط أشد الارتباط بإشكالية تجديد الفكر الديني، بل تعد بُعداً رئيسياً من أبعادها، لأن أيّة خطوة يراد إنجازها في مهمة التجديد لابد أن يسبقها موقف محدد من مسألة الثابت والمتغير. ومن الواضح أن عملية التجديد لايمكن قبولها إلا في ظل التسليم بإمكانية التغيير ولو بأدنى مستوياته.

ورغم ما كتب عن إشكالية الثابت والمتغير في «الدين» أو في «الفكر الديني» فإنه يبقى البحث محتاجاً إلى مزيد من النظر والتدقيق، لأن المحصلة النهائية للبحث لايمكن أن تبقى مبهمة وغير مضبوطة، في الوقت الذي يتحرك الكثيرون لحذف الكثير من الثوابت الدينية على أساس قابلية الدين أو الفكر الديني للتغيير، وأن الثبات المطلق أو المقيد على أصول الدين أو فروعه يفقد الدين والفكر الديني قدرة الفاعلية والتأثير في الاوضاع المتغيرة والمتحركة التي يعيشها الانسان المعاصر. وفي الجهة المقابلة هناك من يصرّ على أن لامتغير في الدين وأن حلال الدين حلال الى يوم القيامة وأن حرامه حرام الى يوم القيامة أيضاً، وأن لامجال أبداً لأي تغير أو تغيير في أحكام الله سبحانه وتعالى، وربما يعمم بعض أصحاب هذا الرأي هذا الحكم على كل معارف الاسلام وعلوم الدين، من دون الالتفاف الى ضرورة التمييز بين الدين والفكر الديني.

ومهما يكن من أمر فقد حاولنا في هذا البحث أن نقدم بعض الافكار المتواضعة في هذا المجال، سائلين الله تعالى أن يوفقنا للصواب وأن يهدينا طريق الرشاد، وما نأمله من وراء هذا البحث أن نساهم ولو بعض المساهمة في حلّ بعض أبعاد وجوانب هذه المشكلة القائمة.

وأما الأفكار التي نرغب في بيانها في هذا البحث فهي كالتالي:

الفكرة الأولى: منطلقا الإشكالية

الذي نراه أن إشكالية الثابت والمتغير تنطلق من جهتين أو جنبتين رئيسيتين:

الاولى: تتعلق بفهم الاسلام فهي «جنبه مفهومية»، ومبدأ و أساس هذه الجنبة هو القول بأن الاسلام الذي يراد له أن يكون خالداً فاعلاً مؤثراً في حياة الانسان في كل الازمنة والعصور، لايمكن لعطائه الفكري وثرائه المعرفي أن يتوقف عند حدّ معين وأفق محدد، لأن البشرية تعيش على الدوام تجدداً في أفكارها واتساعا في مداركها، وليس من المعقول لدين يبتغي الخلود والاستمرار فاعلا مؤثرا في حياة الانسان أن يعجز في وقت من الأوقات عن تقديم ما يساهم في فتح آفاق مستجدة من التفكير والوعي لمعتنقيه ومتبعيه.

الثانية: تتعلق بفاعلية الاسلام ودوره في الحياة فهي «جنبة عملية»، ومبدأ هذه الجنبة هو القول بأن فاعلية الدين الاسلامي والفكر الديني على البقاء والاستمرار والتأثير في الممارسات العملية للناس، مرهونة بقدرتها على الاستجابة لتغيرات الظروف الانسانية التي تتسم بدوام التطور والتبدل والتجدد. والامر الذي يستدعي اجابات وحلولاً متطورة ومتغيرة لمشاكل ومستجدات كل عصر من

العصـور، وليس من المقبـول أبـداً أن تتغير الظروف والاحوال البشرية في الوقت الـذي تتـوقف أجوبة الاسلام وحلول الفكر الديني عند إثارات الماضي ومشاكل السابقين.

والذي نستطيع قوله في الاجابة على هاتين الاثارتين هو التالي:

أما بالنسبة إلى الإثارة الأولى، أعني «الجنبة المفهومية»، فإن ما يمكن قوله هـو أن هـذه الجنبة أو الإثـارة وإن غفل أو تغـافل بعض المفكرين عن بيانهـا و إستثـارتهـا، إلاّ أن الكثيـر من تعابيـر النصـوص الإسـلامية تدلنـا على اهتمام بالغ بضـرورة استجابة الدين لتطـورات الـوعي البشـري وقدرة الدين الإسلامي بشكل خاص على القيام بها الأمر.

ومـا تطـرحـه النصـوص الإسـلامية في هـذا الشـأن هو أن دلالات النص لاتتوقف عند مستوى واحد من الفهم، بل هي تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع الأزمان والأشخاص ومستويات الفهم والإدراك. وأن النص له قابلية الانفتاح على قراءات مختلفة، تتجـدد وتتسع بتجـدد أفكـار البشـر واتسـاع مـداركهم المعرفية. ويمكننا القـول أن النصوص الإسلامية جعلت انفتاح النص على الأفهام المختلفة وقابليته للقراءات المتنوعة ميزة أساسية وحيوية من ميزات النص الديني.

وهـذا مـا يفيدنا إياه الإمام علي«عليه السلام» في حديثه عن القرآن الكريم حينمـا يصفـه بالقـول: (وإن القـرآن ظاهـره أنيق وبـاطنـه عميق، لاتفنى عجائبه، ولاتنقضي غرائبه، ولاتكشف الظلمات إلا به)، وفي قوله «عليه السلام»: (واعلموا أنّ هـذا القـرآن هو الناصح الذي لايغش، والهادي الذي لايضل، والمحدث الذي لايكـذب. ومـا جالس هذا القرآن أحد إلاّ قام عنه بزيادة أو نقصان: زيادة في هدى أو نقصان من عمى).

ونشيـر إلى هـذه القابلية التي يتمتع بهـا النص الديني في مـا روى العيّاشي

وغيره عن جابر، قال: سألت أباجعفر «عليه السلام» عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألت ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك.. كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم!

فقال لي: (يا جابر، إن للقرآن بطناً و للبطن بطناً وظهراً، وللظهر ظهراً.. يا جابر، وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء وآخرها في شيء، وهو كلام متصل ينصرف على وجوه).[1]

ونتفهم هذه القابلية أيضاً في قول الإمام الصادق«عليه السلام»: (ولو كانت إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية لمات الكتاب، ولكنه حيّ يجري في من بقي كما جرىٰ في من مضى).[2]

وهكذا تعطينا هذه النصوص الإسلامية فهماً واقعياًللدور الذي يقوم به النص الديني في فتح آفاق الناس بشكل دائم ومستمر على الجديد والمتغير في فهم خطاب الدين وكلماته.

وأما بالنسبة إلى الإثارة الثانية، أعني «الجنبة العملية» فإن بقاء باب الإجتهاد مفتوحاً يمثل أفضل حَلّ لمعالجة مشاكل الحياة المتجددة، ومن المعلوم أن الاسلام حينما سمح بل أوجب على بعض المسلمين الاجتهاد في استنباط الاحكام الشرعية فانما استهدف بذلك تواصل المسلمين مع مشاكل العصر المستجدة عبر ما يقوم به الفقيه والمجتهد من تعرّف ودراسة لهذه المشاكل المستحدثة ومن ثمّ استنباط الرأي فيها على ضوء القواعد الشرعية المقررة.

ومن الواضح أن الفقيه حينما يقوم بمهمة الاستنباط لايمكن أن يتغافل عن

---

(١) ابو الحسن العاملي: مقدمة تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، المطبوعة في مقدمة البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني، ص٤، مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان، إيران – قم، بلا تاريخ.
(٢) نفس المصدر، ص ٥.

حيثيات الزمان والمكان والتغيرات التي تطرأ على مجمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وعلى هذا الاساس يمكن للفقيه أن يختلف مع غيره من الفقهاء السابقين في حكم مسئلة من المسائل الشرعية، وربما أثر تغير الأوضاع وتبدل الظروف في الأسس التي يراعيها الفقيه في عملية الاستنباط نفسها، إذ أننا نلاحظ أن طريقة ومنهجية الاستنباط نفسها كانت تتطور وتنمو بحكم تأثر الفقيه بما يحيط به من ظروف وما يعاصره من قضايا متنوعة.

نعم.. يبقى من اللازم أن نشير في هذا المجال إلى التقصيرات التي ربما تنشأ وقد نشأت في بعض الممارسات الفقهية حينما يبتعد البعض من الفقهاء عن تفهم مشاكل العصر فيعجزون عن تقديم حلول لها، أو يقدمون الحلول التي يعجز الواقع عن قبولها، وبذلك يبقى المكلف تتجاذبه من جهة رغبته في إطاعة الحكم الشرعي، ومن جهة أخرى ضغوطات الواقع التي تمنعه من تحقيق رغبته في امتثال الحكم الشرعي.

وعلى هذا الأساس نستشعر ضرورة أن يفكر المهتمون بالشأن الفقهي الإسلامي في مسئلة تطبيق الإسلام وفاعليته في الحياة بالمستوى الذي يفكرون فيه في الإجابة على أية قضية مستحدثة أو مشكلة مستجدة. لأن الله تعالى لم يرد للإسلام أن يبقي أفكاراً ونظرات في بطون الكتب والأسفار من دون أن يتجسد في الواقع ويشق طريقه إلى حياة الناس وممارساتهم اليومية.

الفكرة الثانية: الثابت والمتغير في الدين والفكر الديني

يبدو من المهم جداً في الحديث عن الثابت والمتغير التفريق بين مجالين مختلفين أشد الاختلاف بينما هما مترابطان أشد الترابط، وهذان المجالان هما:

الدين أولاً، والفكر الديني ثانياً. ونحن إذ نقول باختلاف المجالين لأننا نعي أن الدين يختلف في كثير من سماته عن الفكر الديني، إذ الدين هو تنزيل سماوي من قبل الله سبحانه وتعالى على رسول من رسله أو نبي من أنبيائه، فهو على هذا الأساس يتمتع بقدسية وصيانة يتوفر عليهما بحكم كون المنزل للدين هو الله تعالى الذي ينزهه العقل السليم عن كل موجبات التقصير والقصور، وتبرّىء الفطرة المستقيمة ساحته عن كل مقتضيات الغفلة والسهو والنسيان والخطأ والاشتباه. والمنزل عليه الدين هو الرسول أو النبي الذي ضمن الله عزّ وجلّ عصمته وأمانته على تبليغ أحكام الدين ومعارفه إلى الخلق.

وبالإضافة إلى حكم العقل الذي يدلنا على ضرورة تنزيه الله سبحانه عن كل نقص، وضرورة تنزيه الأنبياء والمرسلين عليهم أفضل الصلاة والسلام عن كل تقصير وقصور في تأدية وإبلاغ رسالاتهم الإلهية إلى الخلق، فإن القرآن المجيد يحفل بما يؤيد هذه الحقائق.

كقوله تعالى: **﴿وبالحق أنزلناه وبالحق نزل﴾**(١)

وقوله سبحانه: **﴿وإنه لتنزيل رب العالمين. نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين﴾**(٢)

وقوله عزّ شأنه في حق المرسلين(ع) بشكل عام: **﴿ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾**(٣)

وقوله سبحانه في حق خاتم النبيين «صلى الله عليه وآله» بشكل خاص: **﴿إنه لقول رسول كريم. وماهو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون. ولا بقول كاهن قليلاً ما**

---

(١) الاسراء: ١٠٥. (٢) الشعراء: ١٩٢-١٩٤. (٣) آل عمران: ٧٩.

تذكّرون. تنزيل من ربّ العالمين. ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل. لأخذنا منه باليمين. ثم لقطعنا منه الوتين. فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾[1]

وهذه البيانات التي يقدمها الدين عن نفسه تدلنا على أن ثمة فرقاً و اختلافاً بين الدين والفكر الديني، لأن الفكر الديني وإن اتخذ من الدين منطلقاً و أساساً في ما يريد تبنيه من أفكار ومفاهيم إلا أنه لايعدو أن يكون قراءة بشرية للدين قابلة لأن تصيب حيناً و تخطىء أحياناً أخرى، وأن تعي مضمون الدين مرة وتنحرف عنه مرة أخرى. وهذاالأمر يجعل الفكر الديني لايرقى إلى مستوى الدين إلاّ بمقدار ما يصيب من حقيقة الدين وواقعيته.

ولقد كنا بحاجة إلى التنبيه على هذا الفرق بين الدين والفكر الديني لشدة الارتباط والتداخل بينهما مما يجعل مسألة التفريق بينهما في كثير من الأحيان مسألة معقدة لايتيسر خلالهاالتمييز بين ماهو من الدين وماهو فهم بشري للدين. وهذا ما يؤكده التحسس الشديد من قبل بعض المتدينين للحديث عن إشكالية الثابت والمتغير، على أساس الاعتقاد بأن الكثير من الافكار التي يجري الحديث عن قابليتهاللتغيير أو التطوير هي أفكار من صميم الدين لاتقبل النقاش والمجادلة، ولايتورع البعض عن وصم كل من أراد مناقشة تلك الافكار بالخروج عن الدين ومحاولة إفساد عقائد المسلمين.

في الوقت الذي ينبغي أن يعي هؤلاء الأشخاص أن القول بوجود متغيرات في الدين أو في الشريعة لايعني بحال من الأحوال أن لاثابت في الدين أو الشريعة، لأن الدين إذا ما فسرناه بمجموع التعاليم والأحكام والعقائد والحقائق الوجودية التي يأتي بها النبي«ع» من قبل الله سبحانه وتعالى مباشرة بواسطة

---

(١) الحاقة: ٤٠-٤٧.

الوحي الالهي، أو عن طريق أحاديث النبي أو الرسول الخاصة والتي لاتكون وحياً سماوياً، ولكنها تكتسب مصونية وقدسية بحكم ارتباط النبي أو الرسول بالله تعالى ارتباطاً يمنعه من التحدث بغير ما يرتضيه الله سبحانه، ومن هنا يكون كلام المرسل من قبل الله تعالى كله حجة لأنه يتحدث عن الله جل جلاله وينقل مراده الى خلقه، وهو ما نعيه من قوله تعالى في شأن نبيه الكريم محمد «صلى الله عليه وآله وسلم»: **﴿ما ضلّ صاحبكم وما غوى. وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾**.[1]

نقول إذا فسرنا الدين بهذا التفسير الواسع فإننا نلاحظ أن الدين يحتوي حينئذ على أحكام شرعية قابلة في بعض مجالاتها للتغير على أساس تغير الظروف وتبدل الموضوعات الخارجية كما سيأتي توضيحه في الفكرة الثالثة بإذنه تعالى.

وبهذا التفسير للدين يحوي الدين متبنيات عقيدية ورؤى فلسفية، وهذه الجنبة من الدين وإن كانت لاتقبل التغير بلحاظ ما تكشف عنه من واقع وجودي لايقبل التبدل والتغير، إلا أنها قابلة للتغير على ضوء اتساع آفاق الفكر البشري وتجدد فهمه للدين واكتشافه أبعاداً في الدين لم يكتشفها السابقون ولم يتعرفوا عليها. وهذا ما سنتحدث عنه بشكل مفصل في الفكرة الثالثة أيضاً.

ومن هنا ندرك أن القول بوجود مجالات قابلة للتغير في الدين - على ضوء التفسير المتقدم - لايعني أننا لانمتلك ثوابت دينية غير قابلة للتغيير والتحويل، إذ الدين قد جاء لإصلاح الوضع الإنساني في جوانبه المتغيرة والثابتة فلابدّ أن يحمل جنبة ثبات وجنبة تغير.

وبطبيعة الحال حينما نقول بتغيّر الفهم الديني فهذا لايعني أن لاثوابت في الفهم الديني، فكما أن الدين يحوي حقائق غير قابلة للتغيير والتبديل فكذا الفهم

---

(١) النجم: ٢ - ٤.

الديني فيه الكثير من الحقائق التي لا يمكن اعتبارها حقائق زمانية قابلة لأن تلغى أو تبدل. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن لا حقائق ثابتة في فهمنا الديني، وذلك لأننا نجزم أن لبنى الإنسان عقولاً تدرك بها العديد من الحقائق والمعارف، وجملة غير يسيرة من هذه الحقائق والمعارف تتطابق فيها الحقيقة الدينية مع الفهم البشري.

الفكرة الثالثة: مجالات الثبات والتغير في الدين

من أجل أن يكون الحديث في الثابت والمتغير حديثاً محدد الأبعاد واضح المعالم كنا بحاجة إلى الحديث عن مجالات الثبات والتغير بشكل مفصل، وإلاّ يبقى الحديث في العديد من جوانبه يكتنفه الغموض والإبهام، في الوقت الذي يكون عرضة لسوء الفهم من قبل البعض.

والذي نود قوله في هذا المقام أن الدين - بما ذكرنا له من تفسير متقدم - يمكن اعتباره منظومة فكرية شاملة وواسعة، لا يمكن اختزالها في بعد واحد أو جنبة معينة من أبعاد وجوانب الحياة والمعرفة. وسنتكلم عن كل الأبعاد الرئيسية في الدين مع الإشارة إلى طبيعة الثبات أو التغير التي تحكم كل بعد من الأبعاد المذكورة، وما يمكن ذكره من أبعاد رئيسية في الدين هو:

اولاً: البعد العقيدي

إذ الدين يشتمل أول ما يشتمل على رؤية كونية وجودية تستهدف تقديم صورة جلية عن جملة من الحقائق الوجودية، وفي مقدمة تلك الحقائق التي يبينها الدين حقيقة الخالق والرب المطلق وأنه واحد لا شريك له، وأن من صفاته العلم

والحيـاة والقـدرة..... إلى غير ذلك من الصفات الكمالية الوجودية التي لايمكن أن تنفك ذات الباري سبحانه وتعالى عنها.

ومما يعني الدين ببيانه في هـذا المجـال جملة من المعارف المتعلقة ببدء عـالم الخلقة وكيفية صنع اللـه عـزّ وجلّ وإتقانه لعالم التكوين، وبدء خلقة الانسان باعتبـاره أشرف مخلوق خلقه الله تعالى بيده، وسخر كل ما في الكون لأجله وفي خدمته. ويهتم الدين في هذا المجال بتعريف الانسان بكثير من الغيبيات التي يعجز عقل وإدراك البشـر عن فهمهـا والاحاطة بكنهها والاطلاع على حقيقتها، من قبيل تعريفـه على تفاصيل المستقبل الاخروي للانسان، وإطلاعه على كنه الموجودات الأخرى التي يعجز حسه المباشر عن إدراكها كالملائكة والجن والشياطين.

وهـذه المعـارف ومـا شابههـا هي مـا يمكن أن تمثل «البعـد العقيدي» في الدين، باعتبـارهـا تكشف عن مجمـوعة من المعـارف التي يلـزم الإنسـان المؤمن الاعتقـاد والتصديق بهـا، وجملة من هـذه المعـارف يكون دور الدين فيها هو دور الهداية والإرشاد لأن العقل الفطري المودع في الانسان يستقل بإدراكها.

وحينمـا نريد أن نبحث عن مجالات التغير والثبات في البعد العقيدي فإننا سنجـد أن الحقيقة التي يكشف عنهـا الدين في المجـال العقيـدي تحكي عن واقع لايقبل التغيـر في ذاتـه، فالـوحـدة والخـالقية والـرازقية والقـدرة وغيـر ذلك من الكمـالات الوجـودية التي يثبتها الدين للخالق عزّ وجلّ غير قابلة لأن تنفى عنه في وقت من الأوقات، وكذا الأمر في بقية الحقائق الكونية التي أشار إليها الدين. نعم ما يقبل التغيـر هـو مستوى فهمنا وإدراكنا ـ نحن البشر ـ لهذه الحقائق، فعلى سبيل المثـال ربمـا كان بعض الأوائل يعي أن الله سبحانه واحد بالوحدة العددية، ولكننا اليـوم نـرى أنـه تعـالى واحد بالوحدة الحقة الحقيقية وليس واحداً عددياً، وهكذا الأمـر في جملة من الحقـائق الدينية التي يتغيـر فهم البشـر لكنهـا ويتبـدل وعيهم

لحقيقتها على ضوء ما يستجد لهم من وعي ومايتطور لهم من معارف وما ينفتح لهم من آفاق.

وتطور الفهم الإنساني وتغير وعي البشر بهذه الحقائق الدينية ربما نلمح الإشارة إليه في ما روي عن الإمام علي بن الحسين السجاد «عليه السلام» من أنه سئل عن التوحيد فقال: (إن الله عزّ و جلّ علم أنه يكون في آخر الزمان أقوام متعمقون، فأنزل الله تعال: قل هو الله أحد، والآيات من سورة الحديد إلى قوله: عليم بذات الصدور. فمن رام وراء ذلك فقد هلك).[1]

ثانياً: البعد التشريعي الثابت

جاء الدين يحمل الكثير من التشريعات والقوانين التي استهدفت تنظيم حياة الإنسان وعلاقاته في ما يرتبط بعلاقته مع ربه ومبدعه، وفي ما يرتبط بعلاقته مع الآخرين من بني جنسه، وفي ما يرتبط بعلاقته مع الطبيعة وماسخر الله له من نعم ومخلوقات. وهذه التشريعات تتأسس على مبدأين رئيسيين هما:

مبدأ الولاية الإلهية: والذي على أساسه يشرع الله سبحانه التشريعات لعباده باعتباره الولي الحقيقي لهم، ولا ولاية لإحد من الخلق على غيره إلاّ بتبع ولايته عزّ و جلّ. وإلى هذاالمبدأ أشارت العديد من آيات الذكر الحكيم، كقوله تعالى: **﴿ألم تعلم أن اللّه له ملك السماوات والأرض وما لكم من دون اللّه من ولي ولا نصير﴾**.[2]

وقوله: **﴿إن اللّه له ملك السماوات والارض يحيي ويميت وما لكم من**

---

(١) عبد علي بن جمعة الحويزي:تفسير نور الثقلين، ج ٥، ص ٧٠٦، االمطبعة العلمية، إيران – قم، بلا تاريخ.

(٢) البقرة : ١٠٧.

دون الله من ولي ولا نصير﴾.[1]

وقوله: **﴿وهو الذي ينزّل الغيث من بعد ما قنطواوينشر رحمته وهو الولي الحميد﴾.**[2]

مبدأ الحكمة والغائية: والذي يعني في ما يعنيه أن الله عزّ شأنه لم يخلق الخلق عبثاً وبلا غاية، وأن فعل ذلك في حقه مستحيل. وإلى تثبيت مبدأ الغائية ونفي مبدأ العبثية أشار تعالى بقوله: **﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لاترجعون﴾.**[3]

ومن المعلوم أن الحياة الإنسانية لاتستقيم من دون تشريع قانون يحدد للناس وظائفهم ويبين حقوق كل فرد منهم بحيث لايلزم تصادم وتضارب في المصالح، والمبدأ المذكور يستدعي أن يشرع الله سبحانه وتعالى للناس مثل هذا القانون، وهو الأمر الذي تعهد الباري عزّ اسمه به عن طريق إرسال الرسل والأنبياء «عليهم أفضل الصلاة والسلام» بالرسالات السماوية التي اهتمت بتحقيق هذا الأمر.

وفي هذا المجال نجد أن كل رسالة من الرسالات السماوية جاءت بتشريعات معينة، وكانت تلك التشريعات تبقى سارية المفعول في حق أتباع الرسالة إلى أن تاتي شريعة إلهية أخرى ناسخة لها، ولكن مع ذلك كله فقد بقيت الكثير من التشريعات مشتركة بين كل الشرائع الإلهية ولم تكن تتبدل أو تتغير، وبمقتضى الأصل الأولي فإن كل تشريع ثبت أن الله تعالى شرعه فهو حجة على العبادلايجوز لهم مخالفته وتغييره عما هو عليه.

وفي الدين الإسلامي توجدالكثير من التشريعات ـ سواء المتعلق منها

---

(١) التوبة: ١١٦. (٢) الشورى: ٢٨. (٣) المؤمنون: ١١٥

بـالجـانب العبـادي أو غيـره ـ تتمتع بصفة الثبـات والاستقـرار، ولم تكن هـذه التشريعات مرتبطة في تشريعها بمصلحة آنية حتى يقال بإمكانية انتفاء ذلك التشريع بانتفـاء تلك المصلحة، وربمـا كانت بعض التشريعـات ليس وراءهـا من غاية غيـر امتحـان العبـاد في الطاعة والتسليم لله و أمره، فلا معنى للبحث عن قابلية مثل هذه التشريعـات للتغييـر على أسـاس القـول بوجـود مصـالح معينة قد استنفذتها تلك التشريعـات. فـالأصل الأولي يقتضي إذن الالتزام بمضمون كل تشريع إلهي إلاّ أن يثبت نسخه أو انتهاء أمده أو تغير موضوعه أو طروء تخصيص أو تقييد له، وهذه أمـور يقـررهـا من نظـر في أحكـام الله تعالى واستكمل كل ما له مدخلية في معرفة الأحكام الشرعية.

ثالثاً: البعد التشريعي المتغير

ذكرنـا فيمـا سبق أن للانسـان جنبتين: «جنبة ثبـات» و «جنبة تغيـر»، ومن الطبيعي أن تـراعي الشريعة الإلهية الجنبتين معـاً، فتشـرع من التشريعات ما يتوافق وثـوابت الإنسـان، وهـو مـا اصطلحنا عليه بـ«البعد التشريعي الثابت»، وتشرع من التشريعـات مـا يـراعي الظـروف والأحـوال والمصـالح المتغيرة للانسان، وهو ما يمكننـا أن نصطلح عليـه بـ«البعـد التشريعي المتغيـر»، وتسليم كل فقهـاء الاسلام بوجود أحكام أولية وأحكام ثانوية في التشريع الاسلامي يعد تسليماً بهذه الحقيقة وإذعانـاً لهـا. ونحن نجد في بعض الممارسات التاريخية للأئمة ـ عليهم السلام ـ ولبعض فقهـاء الاسـلام مـا يـدلل على قابلية بعض التشريعـات للتغيير على ضوء المصـالح والمفـاسـد المتجددة. وعلى هذا الاساس لانعتقد أن أصل المسألة يقبل التشكيك أو الـرفض، وانمـا الكـلام في الجزئيـات وكون التشريع الكذائي له قابلية الخضـوع للتغيير أو التعطيل المؤقت أم أنه لايقبل التغيير والتعطيل على كل حال،

ومهمـا حصل من اختـلاف بين الفقهـاء في مثل هـذه الأمور فهو اختلاف طبيعي تقتضيـه طبيعة الـوسـائل المعـرفية المتـوفـرة للفقيـه والتي على أساسها يقرر رأيه الفقهي في أيّة مسـألة حياتية تواجهـه أو تواجه أحداً من المكلفين. ولا يلام الفقيه في أيّ حكم يتـوصل إليه مادام قد استفرغ جهده وبذل سعيه في البحث عن الحق والأخذ بما قام عليه الدليل والبرهان.

نعم مـا يلـزم الفقيـه الانتبـاه اليه في عملية الاستنباط هو عدم إمكانية فصل استحصـال الـرأي في المسـائل الشـرعية عن محـاولة التعرف على حيثيات الواقع وملابساتـه، اذ أن تعـرف الفقيه على هذه الحيثيات وتلك الملابسات يساهم أولاً في تـأسيس عملية الاجتهـاد على اطـلاع مفصل على كل مـا من شأنـه أن يكـون دخيـلاً في استحصـال الـرأي الشـرعي في المسألة مورد البحث، ويساهم ثانياً في ابتعاد الفقيه عن فرض حكم على المكلف يعجز عن امتثاله فيلجأ إلى التحايل على الشرع والتلاعب بأحكامه.

صحيح أن الـوظيفة الرئيسية للفقيه هي بيان الحكم الشرعي للمكلف وليس من وظيفتـه مراقبة امتثال المكلف للحكم الشرعي وعدمه، ولكن ليس من المعقول أن يتجـرد الفقيه لإصدار الأحكام الشرعية بحق المكلفين من دون مراعاة لظروفهم الخـاصة ومن دون تفهم للامكانيـات المتاحة في الواقع لامتثال الحكم الشرعي من قبل المكلف.

ومما لـه دلالته الخاصة في اعتراف الاسلام بالبعد المتغير في حياة الانسان ومـراعاتـه لهذا الامر هو مبدأ الاجتهاد الذي حث الاسلام على ممارسته حتى أن فقهاء المسلمين اعتبروه واجباً كفائياً لابد أن يتفرغ للقيام به بعض المسلمين شأنه شـأن أيّة وظيفة حياتية لايستغني النـاس عمّن يقـوم بهـا. وهذا الشأن الذي أعطي لمهمة الاجتهـاد من قبل الاسـلام ليس الا لغرض جعل الشرعية حيّة فعالة في حياة

النـاس وممـارساتهم العملية، ومن أجل أن لا تتحول قوانين الشريعة إلى مقررات جامدة تفتقد الفاعلية والتأثير.

وخـلاصة مـا يمكن قولـه في هذه النقطة من البحث أن إثبات أو نفي قابلية حكم من الاحكـام للتغيـر مرهـون بما يستفيده الفقيه من أدلة إثبات الحكم المعني بـالبحث، فهل أن الحكم وارد مـورد التعبد المحض بحيث لا يمكن أن يطلع الفقيه على مـلاك تشريع الحكم؟ أم أن الحكم في تشريعـه وإثباته خضع لمراعاة مصلحة آنيّة معينة بحيث يطمئن الفقيه بأن الحكم يدور مدارها نفياً وثبوتاً؟

فإن كـان الحكم من القبيل الأول فـلا يمكن للفقيـه أن يخضع هـذا الحكم للتغييـر الا بعنـوان ثانـوي آخر يدعي الفقيه حكومته على العنوان المثبت للحكم الشرعي المنظور، كعناوين نفي العسر والحرج والضرر.

وإن كـان الحكم الشـرعي من القبيل الثاني فإن الفقيه لا يمتنع عليه أن ينفي أو يغيـر الحكم الشـرعي على ضوء انتفاء المصلحة المثبتة له أو تبدلها إلى مفسدة لا يـرضى الشـارع بتحققهـا في الخارج، وفي واقع الامر أن الفقيه لا يقوم بأيّ تغيير لحكم من أحكـام الله تعالى، وإنما هو يشخص أن موضوع الحكم المعين قد تغير عما هو عليه فمن الطبيعي أن يتغير الحكم لأن الحكم يتبع موضوعه نفياً وثبوتاً.

رابعاً: البعد الاجتماعي

الحـديث عن الثـابت والمتغيـر في البعـد الاجتمـاعي من الدين حديث لـه أهميته الخاصة باعتبار أن البعد الاجتماعي يستوعب قسطاً كبيراً من تعاليم الدين، إذ أن جميع الممـارسـات السلـوكية والآداب الخلقية ومظاهر التعامل الاجتماعي التي يتميـز بها المجتمع المسلم وتمثل تشخصه الاجتماعي العام تندرج ضمن هذا البعد.

ولقد حرص الاسلام على صبغ المجتمع المسلم بصبغة متميزة تعكس طبيعة القيم الدينية والانسانية والخلقية التي يؤمن بها هذا المجتمع، وهذه الصبغة التي أراد الاسلام أن يصبغ بها المجتمع المسلم لم تكن تستهدف إيجاد قطيعة وانفصال بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الاخرى ممن يعايشون المسلمين ويجاورونهم، وإنما استهدف الاسلام إظهار المجتمع المسلم بمظهر اجتماعي وخلقي وإنساني يجسد من خلال نوعية علاقاته الاجتماعية طبيعة القيم الخلقية التي أراد الدين الاسلامي أن يدعو البشرية إليها، وبذلك يتحول المجتمع بوصفه كتلة اجتماعية متناسقة ومتوافقة إلى أمة واحدة تدعو الآخرين إلى قيم الاسلام والسماء بما تمثله من سلوكيات وممارسات على أرض الواقع. ومن هنا تتعدد الدعوات الالهية لافراد المجتمع الاسلامي بوصفه أمة واحدة تتحمل مسؤولية تجسيد قيم رسالة ربانية قيمة بضرورة امتثال وتحقيق تلك القيم في حياتهم الاجتماعية من أجل أن يمثلوا القدوة للآخرين على مستوى الامة كما يرغبون أن يمثلوها على مستوياتهم الفردية والذاتية. وهناك العديد من الخطابات الالهية التي وجهت الى المسلمين بوصفهم أمة واحدة، كقوله تعالى: **﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. ولاتكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾**.(١)

وقوله سبحانه: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين للّه شهداء بالقسط ولايجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾**.(٢)

---

(١) آل عمران: ١٠٤ و ١٠٥. (٢) المائدة: ٨.

ولقد سعى الاسلام لاعطاء المجتمع الاسلامي تمايزاً خاصاً على أساس استشعار أفراده بأنهم أمة واحدة يتحد جميع أفرادها في المصير ويشتركون في تحمل المسؤولية الإلهية في الاستخلاف على الأرض وإعمارها وإصلاحها وهداية البشرية إلى الصراط المستقيم فقال تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله...﴾.[1]

وقال عزشأنه: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾.[2]

وقال جل جلاله ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾.[3]

وقال سبحانه: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون﴾.[4]

وعلى هذا الاساس ندرك أن الأمة الاسلامية تتحمل مسؤولية عظيمة في تجسيد القيم والمثل الاخلاقية والانسانية التي دعى إليها الاسلام على أرض الواقع، ومن الضروري لهذه الامة التي تريد النهوض بهذه المهمة الثقيلة أن تعي متطلبات الدور التاريخي الذي تريد الحركة والانطلاق في أجوائه، والذي يعطي للأمة هذا المستوى من الوعي هو معرفتها بخصائص المجتمع ونوعية القيم والأفكار التي تتحكم في صياغة مواقف أفراده وردود أفعالهم، والمرونة في التعامل مع المجتمع وتفهم الأساليب المناسبة لتغييره وتطويره، والانفتاح على مشاكل كل عصر وظروفه الخاصة به هي الأمور التي تمنح من يرغب في تغيير مجتمعه إلى الأفضل، القدرة على إنجاز هذه المهمة.

ومراعاة تغيرات الأحوال والظروف الاجتماعية في الاداء الاجتماعي

---

(١) آل عمران: ١١٠. (٢) البقرة: ١٤٣. (٣) الانبياء: ٩٢ (٤) آل عمران: ١٠٣.

التغييري نلمح إشارات جزئية إليه في بعض مواقف أئمة أهل البيت عليهم السلام من بعض قضايا عصرهم، كما في موقف الامام علي عليه السلام من إصرار بعض المسلمين على خضب لحاهم باعتباره سنة كان يمارسها رسول الله(ص)، بينما رأى أمير المؤمنين عليه السلام أن مبررات الالتزام بهذه السنة والإصرار عليها بوصفها مظهراً اجتماعياً يميز المسلمين عن غيرهم قد إنتفت، فقد سئل - عليه السلام - عن قول رسول الله(ص): (غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود).

فقال - عليه السلام -: (إنما قال - صلى الله عليه وآله وسلم - ذلك والدين قلّ، فأما الآن وقد اتسع نطاقه، وضرب بجرانه، فامرؤ وما اختار).

ففي هذا الإرشاد الاجتماعي من قبل أمير المؤمنين عليه السلام نلاحظ استجابة مرنة لمقتضيات الزمان، فإذا كان مايبرر في زمن رسول الله(ص) الاهتمام بتغيير الشيب وإخفائه وهو إظهار المسلمين بمظهر الشباب المقتدرين في مواجهة الأعداء المحيطين بهم مما يساهم في إضعاف حالة الاستقواء لدى العدو الحاصلة من موقع الشعور بقلة عدد المسلمين وندرة الشباب المجاهدين بينهم، فإن هذه الحالة قد انتفت وصار المسلمون هم الكثرة المسيطرة والفاعلة في المجالات الاجتماعية العامة، مما يدفع الحاجة للتظاهر بمظهر القوة والاقتدار أمام الاعداء بعد أن اتسع نطاق الاسلام وقويت شوكة المسلمين وكثّر الله قلتهم وأظهرهم على عدوهم.

وعلى كل حال فان الاستلهام من موقف أمير المؤمنين عليه السلام هذا يهدينا إلى مجالات التغيير التي يمكن لنا الانفتاح عليها في تفعيل عملية التغيير الاجتماعي على ضوء وعي وإدراك المقاصد الكلية للاسلام وشريعته السمحاء.